جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : الدراسات المحاسبية والجبائية المعمقة

بعنوان :

تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومهنيين لولاية ورقلة خلال سنة 2016

من إعداد الطالب : سلامي عبد السلام

نوقشت وأجيزت علنا يتاريخ : 22 ماي 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د / مايو عبد الله (أستاذ محاضر (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ / مهاوة أمال (أستاذة مساعدة (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

أ / دشاش عبد القادر (أستاذ مساعد (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

" إجلالا وعرفانا "

إلى أخي وأخواتي

"لمساعدتهم لي في كل الظروف"

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى كل أصدقائي

إلى كل طلبة الدراسات المحاسبية والجبائية ماستر دفعة 2016

شكر وعرفان

الحمد الله الذي هدانا ومن علينا بنعمة الإسلام الحمد الله الذي وفقني بالنجاح في امتحان شهادة الماستر والشكر له أن وفقني على إتمام المذكرة.

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة معاوة أمال، مدت لي يد العون بصبرها وإرشاداتها وتوجيهاتها ودعمها لانجاز هذا العمل المتواضع الذي اسأل الله أن يتقبله مني.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتقييمه وتقويمه وتثمينه جزاهم الله عنا خير الجزاء

ولا يفوتني في الأخير تقديم شكري وامتناني إلى كل أصدقائي وزملائي في العمل وفي الدراسة وكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى كفاية مخرجات النظام المحاسبي المالي في تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومة المالية من وجهة نظر محافظي الحسابات. خلال هذه الدراسة تطرق الباحث في الجزء النظري إلى عرض النظام المحاسبي المالي ومخرجاته، وإلى عرض إحتياجات مستخدمي القوائم المالية وكذا نبذة عن محافظي الحسابات. والجزء التطبيقي تم تناول عينة من مهنيين والمتمثلين في محاسبين معتمدين والمحافظي الحسابات وخبراء محاسبين وغيرهم بولاية ورقلة خلال سنة 2016.

بعد تحليل نتائج الإستبيان توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تلبي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات؛
- ✓ أن المؤسسات الجزائرية تلتزم بالإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية، كما أن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات؛
- ✓ أن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛
- ✓ أن الميزانية تحتل المرتبة الأولى في الأهمية، يليها جدول حسابات النتائج، ثم يليها جدول تدفقات الخزينة، ثم جدول تغير الأموال الخاصة وفي المرتبة الأخيرة ملحق القوائم المالية؛
- ✓ أن أكثر المستخدمين اعتماداً على القوائم المالية هم إدارة المؤسسة ومصلحة الضرائب.

الكلمات المفتاحية :

نظام محاسبي مالي، قوائم مالية، مستخدمي القوائم المالية، محافظي الحسابات.

Summry :

This study aims to highlight the adequacy of the financial accounting system outputs meet the needs of users of financial information from the viewpoint of Governors of the accounts. Through this study, the researcher in theoretical part to the presentation of its financial accounting system and outputs, and to show the needs of users of financial statements as well as the profile of Governors of the accounts. And the Applied sample of professionals and which are addressed in the certified accountants and Governors of the accounts, experts accountants and others Ouargla state during 2016.

After analyzing the results of the survey we came to the following conclusions:

- ✓ that the financial accounting system outputs meet the needs of users of financial statements of the information;
- ✓ that the Algerian institutions shall disclose required in the preparation of financial statements, and these lists give users the ability to assess and find out the real situation of these institutions;
- ✓ the financial statements published by the institutions help investors in making investment decisions;
- ✓ The budget occupies the first rank in importance, followed by accounts of the results table, then followed by the treasury flows table, and money changing table and in last place the financial statements Extension;
- ✓ that more users depending on the financial statements are the Enterprise Manager and the the tax agency.

key words:

Financial accounting system, financial statements, users of financial statements, Governors of the accounts.

القائمة المحتويات

العنصر	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الإختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	1
الفصل الأول : النظام المحاسبي المالي ومستخدمي القوائم المالية	3
المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي و علاقته بمستخدمي القوائم المالية	4
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	17
الفصل الثاني : دراسة عينة من مهنيين	26
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشته	30
الخاتمة	43
قائمة المصادر والمراجع	45
الملاحق	47
الفهرس	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (2–1)	يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	27
الجدول (2–2)	يوضح مقياس ليكرت لتحديد مستوى الموافقة	29
الجدول (2–3)	يوضح مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	29
الجدول (2–4)	يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	30
الجدول (2–5)	توزيع العينة حسب الشهادة	30
الجدول (2–6)	توزيع العينة حسب الوظيفة	31
الجدول (2–7)	توزيع العينة حسب الخبرة	32
الجدول (2–8)	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية	33
الجدول (2–9)	يوضح ترتيب أهم القوائم المالية كمصدر للمعلومات	38
الجدول (2–10)	يوضح مدى اهمية الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية للمستخدمين	39

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2–1)	توزيع العينة حسب الشهادة	31
الشكل (2–2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	32
الشكل (2–3)	توزيع العينة حسب الخبرة	33

قائمة الإختصارات والرموز

الإختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة بالغة العربية
SPSS	Statistical Package for Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية
IAS	International Accounting Standard	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لتقارير المالية

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإستبيان	47
02	نتائج ال SPSS	53

مقدمة

توطئة:

يعتمد النظام المحاسبي بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحه في تقديم خدماته لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذا النظام، وعلى الرغم من أن هناك العديد من أوجه التضارب بين مصالح الأطراف المختلفة كان لابد من أن الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتنوعة لتلك الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة .

وعليه فكان من أوليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر هو تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية حيث سعت إلى ذلك من خلال إعادة هيكلة النظام المحاسبي وذلك من خلال تبني نظام محاسبي جديد وهو النظام المحاسبي المالي، كما أنها قامت بتسخير عنصر مساعد فعال كطرف محايد له دور في دعم وضمان فعالية مخرجات هذا النظام وذلك من خلال محافظي الحسابات للمصادقة على القوائم المالية ولتأكد من أنها تخلو من أخطاء وأنها تمثل الواقع الاقتصادي للمؤسسات.

كما يبرز دوره في تعزيز الثقة في هذه القوائم المالية وكذا حماية مصالح المستثمرين حيث أنهم الفئة الأكثر إستعدادا للمخاطرة، ولإهمية الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى كفاية مخرجات النظام المحاسبي المالي في تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومة المالية من وجهة نظر محافظي الحسابات؟

وبناءا على الإشكالية نطرح الأسئلة فرعية نحو التالي :

- ما هي مخرجات النظام المحاسبي المالي؟
- هل تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات؟

فرضيات البحث :

من اجل تفسير هذه الإشكالية يمكن وضع فرضيات على الشكل التالي :

- تتمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية؛
- لا تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيين أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي الجزائري على مختلف مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال وجهة نظر محافظي الحسابات كطرف محايد.

مقدمة

المنهج المتبع :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات نعتمد في الجزء النظري على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك، من خلال طرح الموضوع من الجانب العلمي .

في الجانب التطبيقي تعتمد الدراسة على أداة الاستبيان الموجه للمحافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبيين. لتقصي آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة ويتم اختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.

صعوبات البحث :

أثناء قيامنا للدراسة واجهتنا صعوبة كبيرة وتتمثل فيما يلي:

1 – الحصول على موضوع الدراسة في وقت متأخر؛

2 – تزامن الدراسة الميدانية مع أعمال نهاية السنة الأمر الذي جعل الكثير من محافظي الحسابات والمحاسبين والمسيرين الماليين يتردد في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

خطة وهيكل الدراسة :

بغرض دراسة هذا الموضوع يتم تقسيمه إلى فصلين نظري وتطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا .

الفصل الأول : متعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية للنظام المحاسبي المالي ومستخدمي القوائم المالية، يتناول فيه القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، حيث تم التطرق فيه إلى تعريفها وخصائصها، وكذا الأطراف المستخدمة لها ودور محافظ الحسابات في توفير المصداقية لها. أما المبحث الثاني يتطرق فيه إلى الدراسات السابقة في الموضوع.

الفصل الثاني : يتعلق بالدراسة الميدانية من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه لفائدة المحافظي الحسابات والمحاسبين من أجل استقصاء آرائهم في الموضوع وتحليلها وتقييم مدى استيعابهم للمشكل المطروح في الدراسة.

الفصل الأول : النظام المحاسبي المالي ومستخدمي القوائم المالية

تمهيد :

لقد قاد البعد الدولي لأنشطة المؤسسات إلى إتساع الفرص الإستثمارية والتمويلية للمؤسسات على المستوى المحلي والدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب إستيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف هذه المؤسسات، حيث كان لهذه الأحداث تأثير على الجانب العملي للمؤسسات، لا سيما فيما يخص أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية، باتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها.

يشكل النظام المحاسبي الإطار النهائي الذي تصاغ فيه المعلومات المحاسبية، فبقدر ما يكون هذا النظام متناسقا في مبادئه ومعاييره وخصائصه وشكله بقدر ما تكون المعلومات التي ينتجها فعالة ومفيدة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم القوائم المالية وأنواعها ومكوناتها ودورها في توفير المعلومات لمستخدميها، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول** : النظام المحاسبي المالي و علاقته بمستخدمي القوائم المالية؛
- ✓ **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي وعلاقته بمستخدمي القوائم المالية

المطلب الأول : استعراض النظام المحاسبي المالي

بصدور القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تبين أنه تم الاعتماد في هذا النظام الجديد على مرجعيتين أساسيتين هما : المرجعية الفرانكوفونية والمرجعية الأنجلوسكسونية، وذلك لأن عملية تصميم النظام أخذت بتبني استراتجية توحيد محاسبي يأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية.

نحاول في هذا العنصر التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ومكوناته وهذا بالرجوع إلى أهم النقاط المتضمنة في النصوص والقواعد التنظيمية للنظام المحاسبي المالي وذلك فيما يلي:

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1]

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي :[2]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

---

[1] أيت محمد مراد وأبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر– تحديات وأهداف–**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 5.

[2] القانون رقم 11-07 المؤرخ في 28 ماي 2008م **المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المادة رقم 04، ص 3.

الفرع الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

رسم المشرع الجزائري إطارا قانونيا لكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي لضمان نجاح عملية التنفيذ وفقا للأهداف المرجوة، لأن التشريع هو خطة المنطق السليم. لهذا قام بإصدار جملة من النصوص القانونية المنظمة لهذا النظام وتمثلت في : [1]

– القانون رقم 07- 11 الصادر بتاريخ /25/ 11 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي : احتوى هذا القانون على العديد من التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالنظام، ومن أهم التعاريف التي جاء بها هذا القانون هو تعريف المحاسبة المالية والتي اعتبرها نظاما لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في السنة المالية؛

– المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07- 11: جاء هذا كيفية لشرح تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 07-11 بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التفسيرات المتعلقة بتطبيق النظام؛

– المرسوم التنفيذي 09- 110 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي: تضمن المرسوم الإجراءات التي يجب مر اعاتها عند تطبيق المحاسبة آليا؛

– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة؛

– التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ -29- 10 2009 المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: تحتوي هذه التعليمة على الإجراءات التي يجب اعتمادها لضمان الانتقال الجيد من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي

أولا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يحدد الإطار المفاهيمي الأهداف المرجوة من القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديده لجملة من المبادئ والأسس المتناسقة والمرتبطة فيما بينها والتي تسمح بتقديم قراءة مالية مفيدة للمؤسسة.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. و تشمل القوائم المالية على مايلي : [2]

– الميزانية؛

---

[1] مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد –قراءة في النصوص القانونية والتنظيمية**، النظام المحاسبي المالي الجزائري ، الوادي، 17-18 جانفي2010 ، .ص 4-8.

[2] أوسرير منور ومجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي الجديد**، الوادي، 17/18 جانفي2010 . ص 5.

- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

ثانيا: الفروض والمبادئ والقيود المحاسبية:

* الفروض المحاسبية:

– **فرض التوازن المحاسبي** :[1] يعتبر اكتشاف عالم الرياضيات الإيطالي لوقا باشولو (Pocioli Louca) في عام 1494م لنظرية القيد المزدوج المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من توازن الطرفين لأي قيد محاسبي وبالتالي يكون المجموع الجبري لهذا القيد دائما صفر ومن هذه الخاصية تستمد معادلة الميزانية توازنها المستمر.

– **فرض الاستمرارية** :[2] يرتبط فرض استمرارية المؤسسة بافتراض وجود شخصية معنوية لحياة المؤسسة غير مرتبطة بالحياة الطبيعية لملاكها. حيث يفترض المحاسب عند القياس وإعداد القوائم المالية أن المؤسسة مستمرة في مزاولة أنشطتها العادية، وذلك دف تحقيق خططها وتحصيل حقوقها والوفاء والوفاء بإلتزاماتها. أي أن أسلوب التقويم المعتمد في القوائم المالية يتم اختياره استنادا إلى فرض الاستمرارية. وعموما يعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين: إما لا يتوقع تصفية المؤسسة في المستقبل المنظور، أو أن المؤسسة ستستمر في ممارسة نشاطها العادي لمدة غير محدودة.

– **فرض الوحدة المحاسبية** :[3] يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها و إكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين، لذلك فإن الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة.

– **فرض وحدة العملة النقدية** :[4] إن القياس المناسب لقياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية وتدفقات، الموارد واستخداماتها هو النقد، حيث تشكل العملة الوطنية لأي بلد كالدينار أو الدولار وحدة القياس المميزة والملائمة التي يستخدمها

---

[1] طارق حميطوش، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمستثمرين بولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2013، ص 4.

[2] طارق حميطوش، **نفس المرجع السابق، نفس الصفحة**.

[3] طارق حميطوش، **نفس المرجع السابق، نفس الصفحة**.

[4] طارق حميطوش، **نفس المرجع السابق، نفس الصفحة**.

المحاسب باعتباره الشخص القائم بعملية القياس. وبصفة عامة يفترض المحاسبون انه يمكن التعبير عن كل المعلومات المفيدة اقتصاديا بمقياس وحدة النقد.

* **المبادئ المحاسبية:**

– **مبدأ الأهمية النسبية** :[1] يقصد بمبدأ الأهمية النسبية أن الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية جدول حسابات النتائج (الإيرادات، المصروفات) وعلى قائمة ميزانية (الممتلكات، الالتزامات).

– **مبدأ استقلالية الدورات** :[2] النتيجة المحققة في كل الفترة هي مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ولتحديدها تؤخذ أحداث العمليات الخاصة بها في حالة وقوع حدث بعد تاريخ إغلاق حسابات الفترة، ويوجد ما يثبت الحالة التي نشأت في هذا التاريخ، يستوجب إدماج هذا الحدث في قوائم الفترة المنتهية، أما إذا وقع الحدث بعد تاريخ إغلاق الفترة وليست له علاقة بأصول وخصوم الفترة التي تسبق تاريخ الغلق، لا تجرى أي تسوية، والحدث يشار عن طبيعته في الملحق إذا كانت له أهمية تستطيع توجيه قرارات مستعملي القوائم المالية.

– **مبدأ الحيطة والحذر** :[3] ويقصد بذلك الإلتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف. وهو ما نصت عليه المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي 08-156.

– **مبدأ الثبات على طرق التقييم** :[4] ويقصد بذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. وهو ما نصت عليه المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 08-156.

– **مبدأ التكلفة التاريخية** :[5] يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها النماذج المحاسبية في التقييم وهو نتاج لمفهومين أساسيين هما مبدأ ثبات الوحدة النقدية ومبدأ الحيطة والحذر، فبمقتضاه تقيم المؤسسة عناصر الذمة بقيمتها عند تاريخ حدوثها، وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية تكون أكثر صدقا وموثوقية ويمكن قياسها بموضوعية ويمكن التحقق منها، رغم أنها لا تأخذ في الحسبان التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة كظاهرة التضخم التي فتحت المجال للحديث عن التقييم بالقيمة العادلة أو السوقية.

– **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية** :[6] يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة له.

---

[1] طارق حميطوش، **نفس المرجع السابق**، ص 5.

[2] طارق حميطوش، **نفس المرجع السابق**، **نفس الصفحة**.

[3] علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010 –2012**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص 87.

[4] علاء بوقفة، نفس المرجع السابق، ص 86.

[5] طارق حميطوش، **نفس المرجع السابق**، **نفس الصفحة**.

[6] عيساوي سعيدة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات CAAT غرداية خلال 2010/2009**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2012، ص 6.

– **تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني** :[1] هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني ومن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.

– **مبدأ عدم المقاصة** :[2] ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها حساب النتائج.

* **القيود المحاسبية:**

الموضوعية :[3] يقصد بالموضوعية في العرف المحاسبي الإعتماد على الحقائق الثابتة التي توفرها مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية والإبتعاد عن الأحكام الشخصية في ذلك. وبناء على هذا ينبغي أن تعد القوائم المالية على أساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيدا عن التحيز في إختيارها. ولأجل أن تكون هذه البيانات موضوعية لابد أن تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية فعلا، ذلك أن المستندات المحاسبية تعتبر دليلا موضوعيا على صحة البيانات المحاسبية.

الموازنة بين التكاليف والمنافع :[4] ويقصد بذلك أن تكلفة انتاج المعلومات المحاسبية التي يقوم المحاسب بإعدادها من خلال القوائم يجب أن لا تزيد عن المنافع المتوقعة من استخدام هذه المعلومات.

المطلب الثاني : مخرجات النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، مع ضرورة توفير معلومات آنية وموثقة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة، كما يتم عرض البيانات بالعملة الوطنية.[5]

الفرع الأول : إستعراض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات وصورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاها ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، تكون مفيدة مجموعة واسعة من المستخدمين وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية.[6]

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تعد أربعة قوائم مالية

---

[1] عيساوي سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 5.

[2] عيساوي سعيدة، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] علاء بوقفة، نفس المرجع السابق، ص 33.

[4] علاء بوقفة، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] لبنى محمادي، **أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2014، ص 3.

[6] صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010، ص 90.

وملحق وهي : [1]

- الميزانية؛
- جدول حساب النتيجة؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، بالإضافة إلى معلومات تكميلية عن الميزانية وجدول حساب النتيجة.

وتضبط القوائم المالية السابقة تحت مسؤولية مسيري المؤسسة وتعد في أجل أقصاه ستة (6) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، ويتم عرضها لزوما بالعملة الوطنية، وهي توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

1- الميزانية :

يتم إظهار العناصر المرتبطة مباشرة بتقييم وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة المتمثلة في الأصول والخصوم بصفة منفصلة في الميزانية، حيث توزع إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية، وتظهر الميزانية على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر : [2]

- في الأصول :

الأصول الثابتة المعنوية، الأصول الثابتة المادية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، الخزينة الموجبة ومعادلاتها.

- في الخصوم :

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المؤونات، الأعباء والخصوم المماثلة، الخزينة السلبية ومعادلاتها.

2- جدول حساب النتائج :

وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها، ويسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء أكانت ربحا أو خسارة.

إن المعلومات الدنيا الواجب تقديمها في حساب النتائج هي :

---

[1] زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال ـ وحدة الحراش ـ**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة *بومرداس*، 2013، ص 11.

[2] صالحي بوعلام، مرجع سابق، ص 90.

– إيرادات الأنشطة العادية الإيرادات المالية والأعباء المالية؛ أعباء المستخدمين؛ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛ مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية؛ نتيجة الأنشطة العادية؛ العناصر غير العادية (أعباء وإيرادات)؛ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

– ومن خلال العرض السابق، نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يسمح بعرض العناصر غير العادية، في حين أن المعيار المحاسبي الدولي الأول (حسب نسخته الأخيرة) لا يسمح بذلك.

يمكن تحليل الأعباء في جدول حساب النتائج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها؛ وهو ما يسمح بوجود نموذجين لعرض جدول حساب النتائج؛ الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة؛ ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة.

3– جدول تدفقات الخزينة :

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية أساسية من القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي" محتواه وطريقة عرضه، وهو ضروري للعديد من الفئات كالمسيرين والمحللين الماليين والمساهمين لأنه يسمح بإعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذا المعلومات حول استخدام هذه التدفقات النقدية.

4– جدول تغير الأموال الخاصة :

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة. وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـ :

– النتيجة الصافية للدورة؛

– تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يسجل تأثيرها مباشرة ضمن الأموال الخاصة في إطار

تصحيح الأخطاء الهامة؛

– توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة.

5– ملحق القوائم المالية :

الملحق هو وثيقة تلخيصية بعد جزء من القوائم المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[1]

ومن أجل الحصول على معلومة متميزة يجب توفر خاصيتين إضافيتين وهما قابلية المقارنة مع الثبات في تطبيق قواعد التقييم ويرتكزان أساسا على وجود الخاصيتين الأساسيتين السابقتين (الملاءمة والموثوقية).

إن أهمية المعلومة في توجيه اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المهتمين بالمؤسسة، يكون من خلال معلومات مالية تتوفر على خاصيتين أساسيتين[2] وهما الملاءمة والموثوقية وخاصيتين ثانويتين وهما القابلية للمقارنة والثبات.[3]

أ- الملاءمة (Relevance):

هناك عدة تعاريف لملاءمة المعلومة، حيث تشير أغلبها إلى أن المعلومات ذات الملاءمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار. إن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملاءمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية:[4]

- التوقيت المناسب؛
- خاصية التنبؤ؛
- القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية).

1) التوقيت المناسب :

لكي تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة)، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار.

إن إعداد ونشر القوائم المالية يكون في فترات متباينة التأخير، مما يؤثر على مدى ملاءمة المعلومة المحتواة فيها، من هنا ظهر المعيار المحاسبي الذي ينص على ضرورة إعلان تقارير مرحلية، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها.

---

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، " **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**"، المطابع المركزة، عمان، 2003، ص 153.

[2] http://simplestudies.com/what-are-the-qualities-of-accounting-information.html

[3] Guy DJONGOUE, **FIABILITE DE L'INFORMATION COMPTABLE ET GOUVERNANCE D'ENTREPRISE : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises** p.06.

[4] رضوان حلوة حنان، " **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 197.

2) خاصية التنبؤ :

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.

3) القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ: (التغذية العكسية):

هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

ب- الموثوقية (Riliability):

إن توفر المعلومات على خاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات، ولتكون المعلومة ذات موثوقة يجب توفر ثلاث خصائص ضرورية، وهي أن تتوفر على نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية في النقل وكذا الأمانة في التعبير، في حالة القوائم المالية تقاس درجة الموثوقية بحجم الأخطاء ودرجة التحيز في نشر المعلومات وعدم التصوير الصادق للأحداث والمعاملات الاقتصادية.

تعتبر المعلومة ذات موثوقية حسب FASB " أنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء، والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".[1]

لضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية (الصدق في التعبير، الحياد، القابلية للتحقيق).

1) الصدق في التعبير:

الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه، و هناك سبب رئيسي يحد من الصدق في التعبير و هو التحيز وينقسم إلى : [2]

- تحيز في عملية القياس: مثل استعمال التكلفة التاريخية؛
- التحيز من القائم بعملية القياس.

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 205.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة باتنة ،2009/2008 ،ص 54.

2) الحياد :

هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب أخر. كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد

3) إمكانية التحقق:

وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس. وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.

ج- القابلية للمقارنة (Comparability):

من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية مؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الإقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية.[1]

المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم التي يتم إتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد نوعين من المستخدمين كما يلي :

الفرع الأول : المستخدمون الخارجيون

و يضم هذا النوع ما يلي :

1- المستثمرون :[2] يعد المستثمرون من أكثر الأطراف المرتبطة بالمؤسسات وقوائمها المالية، وتعد هذه الفئة أكثر تعرضا للمخاطر وتحمل ما قد يترتب عليها من خسائر في حالة فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها. كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حالة نجاحه، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون إلى المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة والتي قد أخذ صيغة استثمارية أو صفة رقابية أو الاثنين معا.

لذلك يمكن القول أن فئة المستثمرين يهمهم الحصول على :

[1] لبنى محدادي، مرجع سابق، ص 4.

[2] طارق حميطوش، مرجع سابق، ص 13.

- معلومات عن الأرباح الفعلية المتحققة؛

- الأرباح المحتسبة للسهم الواحد؛

- الأرباح الموزعة للسهم الواحد؛

- القيمة السوقية للسهم الواحد، ومعدلات نمو أسهم المنشآت المماثلة؛

- معلومات عن كفاءة إدارة الشركة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة.

- سيولة المؤسسة والديون المترتبة عنها.

2- المقرضون : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم و الفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.[1]

3- الدائنون والموردون : يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير مدى إمكانية الإقراض أو البيع بالآجال، والتأكد من توفير السيولة النقدية الكافية لدى طالبي القرض أو منح الائتمان، بحيث يستطيعون تسديد ما عليهم في تاريخ الاستحقاق.[2]

4- العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع أو الشركة من عدمه، كما يهتمون بنوعية وجودة الخدمات المقدمة ومواعيد توفيرها.

5- المنافسون : يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معهم و مراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجهم ومركزهم المالي، ثم وضع استراتيجية معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم.

6- الدولة ومؤسساتها المختلفة : تهتم الدولة ومؤسساتها المختلفة بالمعلومات المختلفة لتحقيق أغراض الدولة، كتحديد السياسات الضريبية، ومدى تطابق المعلومات المالية مع القوانين النافذة في الدولة، كما تحتاج الدولة إلى المعلومات التي تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي، و إحصاءات مشابهة أخرى.

7- مصلحة الضرائب : بما أن الضريبة تعد موردا رئيسيا لخزينة الدولة؛ خصوصا تلك التي تقع على عاتق المؤسسات ذات الطبيعة الربحية؛ ولغرض تحديد الوعاء الحقيقي للضريبة؛ والتأكد من مدى تقيد المؤسسة بالشروط التي تمليها إدارة الضرائب بشأن طرق تقييم المخزونات، إهتلاك الاستثمارات...الخ، فإنه يقع على عاتق المؤسسة توفير معلومات بالشكل الذي يسمح من التأكد من هذا التقيد. لذلك، فإن المؤسسة مدعوة لتقديم رزنامة مفصلة عن العمليات الخاضعة للضريبة؛ سواء تعلقت بالمؤسسة ومداخيلها ونشاطها أم تلك التي تكون فيها المؤسسة وسيطا بين إدارة الضرائب والمتحمل النهائي للضريبة مثل الرسم على القيمة المضافة.[3]

---

[1] زين عبد المالك، مرجع سابق، ص 26.

[2] طارق حميطوش،مرجع سابق ، ص 14.

[3] مداني بن بلغيث، **أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 79.

8- آخرون : تضم هذه الفئة كل الأطراف التي تهتم بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة، ماعدا تلك التي سبق ذكرها. وهي على الخصوص : [1]

-الهيئات الإحصائية؛

- ممثلي العمال؛

- الباحثون (الجامعات).

الفرع الثاني : المستخدمون الداخليون

1- الإدارة : تبدو حاجة الإدارة للمعلومات أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف الأخرى. والسبب في ذلك يتمثل في طبيعة نشاط الإدارة، والمتمثل في التخطيط والرقابة والتقييم وإعداد التقارير عن نتائج أنشطتها.

وعلى ضوء تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها التي ترغب من خلالها في تحقيقها، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال المعلومات المالية الموضحة لتلك الموارد بغية الوصول إلى تلك الأهداف.[2]

2- الموظفون : يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحية المنشئات التي يعملون فيها، كما يحتاجون إلى المعلومات لاستخدامها في تعزيز مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات، منافع التقاعد أو الحصول على مزايا أخرى.

المطلب الرابع : محافظو الحسابات

يمثل محافظ الحسابات المراجعة خارجية قانونية حيث عرفه المشرع حسب المادة 22 من قانون 10- 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 :

"...**هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وإنتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها**..."[3]

الفرع الأول : دور محافظ الحسابات في توفير المصداقية للقوائم المالية[4]

لمحافظ الحسابات دورا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية.

---

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق ، ص 80.

[2] طارق حميطوش ، مرجع سابق ، ص 14.

[3] قانون 10- 01 المؤرخ في 28 رجب 1431هـ موافق ل 11 جوان 2010م، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**/ العدد 42 ، المادة رقم 22، ص7.

[4] قليل الهادي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإضفاء الثقة على القوائم المالية**، 2013، ص 94-95-96-97.

ويمكن زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل، وهو الطرف المعروف باسم المراجع أو مراقب الحسابات (Auditor) والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيما إذا كانت هذه القوائم المالية تعبر عن جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائجها وأنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبدون هذا الرأي من المراجعين المستقلين، فإن متخذي القرارات الخارجيين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على ما إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم وأنه يمكن الإعتماد عليها.

ولذلك فإن هناك وجهة نظر اتجاه المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطر، والتعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية تقليل المخاطر في المعلومات إلى مستوى مقبول إجتماعيا وتقديميا إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث يقع النشاط الإقتصادي في ظل ظروف من مخاطر الأعمال، وهي المخاطر التي تتوقها الشركة مثل :

زيادة معدلات التضخم أو زيادة الضرائب أو جذب العملاء من قبل المنافسين أو خسارة منح حكومية أو حدوث إضراب من قبل العاملين أو ما يشبه ذلك من المخاطر المستقبلية، وعلى العكس من ذلك توجد إحتمالات مستقبلية بوقوع أحداث إيجابية، ولا يؤثر المراجعون مباشرة على مخاطر الأعمال التي تواجه المنشآت.

والمخاطر المعلوماتية هي إحتمال أن تكون المعلومات المالية التي تنشرها منشأة ما خاطئة أو مضللة، حيث يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون على التقارير المالية لإتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة، كما يستخدمها الدائنون (المردون والبنوك وغيرهم) للتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الإئتمان التجاري أو القروض للمنشآت أم لا.

كما تستخدم نقابات العمال التقارير المالية للمساعدة في تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد الأجور والمرتبات، كما تستخدمها الجهات الحكومية لإعداد التحليلات الإقتصادية و وضع القوانين المتعلقة بالضرائب والدعم وغيرها، ولا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية موثوق بها أم لا، فلا يوجد لديهم الخبرة ولا الموارد ولا الوقت لفحص آلاف الشركات للحصول على ما يبغون بشأن صحة التقارير المالية، لذلك فإن المراجعين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة (أي التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في التقارير المالية) وهو الأمر الذي يقلل مخاطر المعلومات، وهو ما يبرز الخدمة الجليلة التي تقدمها المراجعة لمستخدمي التقارير المالية والمجتمع.

الفرع الثاني : علاقات محافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية

يعتبر المراجع وسيطا في عملية توصيل البيانات المحاسبية، وفي الوفاء بمسؤولياته ويجب أن يكون المراجع مستقلا عن كل من معدي القوائم المالية ومستخدمي القوائم المالية التي تعرض ملخصات من هذه البيانات، وفي إطار تكليفه بالمراجعة يحافظ المراجع على علاقات مهنية بثلاثة أطراف حيث نأخذ شركة المساهمة كمثال حيث نجد أن المراجع على علاقة مع ثلاث أطراف هي:

أولا : الإدارة

يشير لفظ الإدارة دائما بصفة عامة إلى الأفراد الذين يقومون بالتخطيط والتنسيق والرقابة على العمليات والأنشطة التي يؤديها العميل، وفي مجال المراجعة يشير لفظ الإدارة إلى مديري الشركة، والمراقب المالي، والأفراد في مستويات الإشراف.

وخلال عملية المراجعة يوجد تفاعل كبير بين المراجع والإدارة، لكي يتم الحصول على الدليل المطلوب في المراجعة، فغالبا يطلب المراجع بيانات موثوق فيها حول الوحدة، وكذلك فإنه يعتبر أمرا أساسيا أن توجد علاقة بين المراجع والإدارة بهذا المفهوم في إطار من الثقة والإحترام المتبادلين، ولن تقوم العلاقة العكسية في هذا المجال.

ويجب أن يكون لدى المراجع إهتماما برفاهة ومستقبل العميل، ومع ذلك يجب أن لا يكون هذا سببا في الإساءة إلى المهنة أو الإخلال بمعاييرها حول ما تقدمه الإدارة من معلومات، وعلاوة على ذلك يجب أن يعد المراجع لكي يكون قادرا على التقييم الصحيح لعدالة القوائم المالية التي تعرضها الإدارة.

ثانيا : مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة في شركات الأموال مسئولا عن تشغيل الشركة بأفضل طريقة تحقق مصالح حملة الأسهم، وتتوقف علاقة المراجع بمجلس الإدارة على تكوين هذا المجلس، فعندما يتكون المجلس بالدرجة الأولى من المديرين فإن علاقة المراجع بالمجلس تكون في مثل علاقته بالإدارة.

وعلى أية حال، إذا كان هناك عدد من أعضاء المجلس من الخارج، فمن الممكن أن توجد علاقة مختلفة، فالأعضاء الخارجيون ليسوا مديرين أو عاملين في الشركة، وفي مثل هذه الحالة فإن مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة المعينة المكون بأغلبية الأعضاء من الخارج يمكن أن يؤدي دوره كوسيط بين المراجع والإدارة.

ثالثا : حملة الأسهم:

يعتمد حملة الأسهم على القوائم المالية التي تمت مراجعتها للتأكد من أن الإدارة قد أوفت بالتزاماتها وأخلت مسؤولياتها بالطرق الصحيحة، وذلك فإن المراجع مسئول مباشرة أمام حملة الأسهم باعتبارهم المستخدم الأول لتقريره.

وفي تقريره إلى المساهمين، يجب أن يكون المراجع ملما بالتعارض المحتمل في المصالح بين المساهمين، ومستخدمي القوائم الآخرين مثل حملة السندات والمستثمرين المحتملون والجهات الرسمية، والواجب الأول للمراجع هو نحو المجموعة صاحبة الملكية، وخلال فترة التكليف لا يكون للمراجع إتصالات شخصية مباشرة مع حملة الأسهم الذين يكونون من بين المديرين أو العاملين في الشركة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

1- دراسة مداني بن بلغيث –2004– "ورقلة أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

تعالج هذه الأطروحة موضوع إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر، بهدف بعث وإثراء الحوار العلمي حول الموضوع ببعد تصوري يأخذ بالاعتبار أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، من خلال البحث في :

- طبيعة مسار التوحيد المحاسبي؛

– أهداف هيئة التوحيد المحاسبي، وموقفها من العولمة وبروز التوحيد العالمي؛

– مكانة الإصلاح المحاسبي (الغائب) في إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي؛

– إستراتيجية التوحيد (تكييف–تبني)؛

– نموذج التوحيد الملائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر مع بداية التسعينيات وتمخض عنها أساسا إنشاء بورصة القيم المنقولة، والمفاوضات الجارية لإتمام اتفاقات الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

بعد استعراض تاريخي وعرض المفاهيم النظرية للمحاسبة، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتقييم واقع وخصوصيات الميدان المحاسبي في الجزائر من خلال سلسلة لقاءات وحوارات، واستقصاء باستخدام الإستبانة شمل المهنيين والأشخاص المهتمين بالمحاسبة.

النتائج المتحصل عليها :

ومن أبرز النتائج هي:

✓ أن إستراتيجية التوحيد المحاسبي المعتمدة في ضبط الممارسة المحاسبية على المخطط المحاسبي – الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة –، أصبحا لا يسايران وغير ملائمين للشروط الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في الجزائر، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي للتحول نحو اقتصاد السوق، بكل ما يحمله هذا النمط من انفتاح وحرية لانتقال الأموال وتنميط للمعاملات الاقتصادية الدولية، والتي توجت بتفعيل السوق المالي وظهور بورصة القيم المتداولة، ثم مؤخرا بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الرامية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

✓ أن ما ميز عملية التوحيد في الجزائر كذلك، صبغتها السياسية، ذلك أن وظيفة إعداد المعايير كانت ولا تزال من اختصاص الإدارة الوصية (وزارة المالية) التي أخذت على عاتقها هذه المهمة لإعتبارين :

– غياب ثقافة محاسبية تسمح لأصحاب المهنة بتبني هذا الاتجاه والدفاع عليه، من جهة حفاظا على عدم هيمنة التشريع في مختلف المجالات وخاصة في المجال الجبائي، ومن جهة أخرى التمكن من إنشاء إطار مستقل للمحاسبة، يضمن لهذه الأخيرة استقلاليتها واستقلالية أصحاب المهنة حتى يتمكنوا من المساهمة بكل ما يخدم هذه المهنة.

– اعتبار المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات الخاضعة للضريبة، وبالتالي أداة رقابة تسمح للدولة بالوقوف على الإيرادات الجبائية المتأتية من هذه المؤسسات، حتى وإن كانت الدول المتقدمة تعترف بهذه المهمة للمحاسبة إلا أنها كانت تولي للمحاسبة اهتماما باعتبارها أداة للتسيير واتخاذ القرار.

✓ أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية، لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومحيطها الذي تعمل فيه.

2- دراسة جودي محمد رمزي – 2009- "إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية"، أبحاث إقتصادية وإدارية – العدد السادس ديسمبر، جامعة بسكرة.

حيث يهدف هذا البحث إلى دراسة الإشكالية التالية :

- **هل النظام المحاسبي المالي الجزائري يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية؟**

حيث تطرق الباحث إلى :

- مداخل إصدار المعايير الدولية؛
- المعايير المحاسبية الدولية نشأتها وأهميتها؛
- النظام المحاسبي المالي؛
- الأهداف المرجوة من هذا النظام.

النتائج المتحصل عليها :

- من خلال مقارنة النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية تم ملاحظة تطابق في :
  - ✓ المبادئ المحاسبية؛
  - ✓ نوع وعدد الكشوفات المالية التي تعد أهم شيء بالنسبة لمستخدمها سواء كان محلي أو أجنبي؛
  - ✓ التطابق في الخصائص النوعية للكشوفات المالية؛
  - ✓ بالإضافة إلى أن الأهداف المرجو تحقيقها من هذا النظام تتوافق مع الأهداف معايير المحاسبة الدولية.
- نجاح النظام المحاسبي المالي مرتبط بتحقيق مجموعة من الشروط على الدولة القيام بها :
  - ✓ العمل على تطبيق أو الإدخال التدريجي للنظام المحاسبي المالي؛
  - ✓ التكفل بتكوين ورسكلة كل من : الإطارات والمختصين والأكاديميين والمهنيين لهذا النظام.

3- مداخلة مداني بن بلغيث – فريد عوينات "الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية"، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر" يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 جامعة ورقلة.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتحليلها في ظل معطيات البيئة، ذلك أن نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يرتبط بالشروط والإجراءات الكفيلة بضمان عملية الانتقال من المخطط إلى النظام بشكل جيد، خاصة وأن عملية الإصلاح المحاسبي جاءت في ظروف غير طبيعية نتيجة المشاكل العديدة التي تعرفها بيئة المحاسبة في الجزائر، ومن ثم محاولة تقييم تجربة التطبيق الأولية للنظام المحاسبي المالي بعد سنتين تقريبا من سريان العمل به.

النتائج المتحصل عليها :

– إصلاح المحاسبي لم ينقل الممارسات المحاسبية من مرحلة المخطط إلى مرحلة النظام فقط بل نقلها من حالة الجمود إلى حالة الحراك؛

– حقق الإصلاح المحاسبي في الجزائر نقلة نوعية في الثقافة المحاسبية من ممارسات محصورة في الجانب التقني إلى ممارسات مهتمة أكثر بالجانب النظري؛

– الإصلاح نقل الممارسات المحاسبية الجزائرية من ممارسات معدة في الأساس للعمل وفق البيئة الوطنية إلى ممارسات يمكنها العمل وفق المعطيات الدولية وذلك من خلال تبني النموذج الدولي المتمثل في المعايير المحاسبية الدولية؛

– الإصلاح المحاسبي الجزائري لازال يحتاج إلى مكملات أهمها :

- إجراء تقييم واسع للعمل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي وفي ظل المشاكل التي تعاني منها البيئة المحاسبية وتحديد أهم احتياجات ممارسي المحاسبة ومعالجتها بصورة عاجلة؛
- وضع آلية تضمن الإصلاح والتحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي وفق تطور الوضع الاقتصادي الوطني ووفق تطور الممارسات المحاسبية الدولية.

4– دراسة صالحي بوعلام – 2010– أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3.

وتهدف هذه الدراسة إلى :

– استعراض المخطط المحاسبي الوطني والمبادئ التي يقوم عليها ومحاولة تقييمه واستخراج نقائصه ومواطن القصور فيه؛

– استعراض النماذج المحاسبية الرائدة في العالم، والاستراتيجيات التي تقوم عليها والتطرق لأهمية التوافق المحاسبي الدولي؛

– إبراز ملامح النظام المحاسبي المالي، بعرض الظروف التي جاء فيها هذا النظام، أهميته، بنيته ثم محاولة إبراز مدى توافقه من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية؛

– استقصاء آراء المهتمين بالمحاسبة في الجزائر، حول جملة من القضايا المتعلقة بالمحاسبة، خاصة حول الممارسة المحاسبية، التعليم والتكوين المحاسبيين والإصلاحات الواجب القيام بها تجاههما، إضافة إلى الوقوف على آرائهم فيما يتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر والآثار المترتبة عن ذلك.

النتائج المتحصل عليها :

حيث إستخلصت هذه الدراسة بي :

✓ تهدف المعايير الدولية للمحاسبة ولإعداد التقارير المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومات مالية شفافة وموثوق وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات.

✓ أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة ولإعداد التقارير المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، تفضيلها لمصلحة المستثمرين، إعطائها نظرة اقتصادية للمؤسسة ومساعدتها في اتخاذ القرارات.

✓ أصبح المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة لا يساير وغير ملائم للظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر، بعد الإصلاحات الاقتصادية الرامية للتحول إلى اقتصاد السوق، وأصبحت المعلومة المحاسبية لا تتوافق مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، لذلك أصبح إصلاحه أمرا ضروريا لمسايرة المستجدات والتحولات على الصعيدين الوطني والدولي.

5- دراسة بني محدادي – 2014 – أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة (2010 _ 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية وذلك من خلال الدور المحوري والفعال الذي يلعبه في تلبية احتياجات مستخدمين القوائم المالية، وكذا توضيح أن التدقيق المحاسبي هو الركيزة الأساسية للتحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية وحالات الغش والتلاعب بأملاكها.

اعتمد في الدراسة على أداتين هما تقارير محافظي الحسابات والمقابلة الشخصية، حيث تم تحليل 15 تقرير لخمس 5 مؤسسات جزائرية مختلفة النشاط والقطاع بغية تحليل وتفسير هذه التقارير للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة، كما مكنت المقابلة الشخصية من آخذ آراء المهنيين والمتمثلين في محاسبين معتمدين، محافظي الحسابات وخبراء محاسبين.

خلصت الدراسة إلى أن التدقيق المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي إعطاء الضمان لمستخدمي هذه القوائم وذلك من خلال التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المحاسبي وتعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة للحصول على دقة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.

6- دراسة نذير سمير –2014– الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية، فالإفصاح المحاسبي هو الذي يقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها ذات العلاقة داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة إذا كانت صحيحة وصادقة. بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تظليل، وباعتبار أن المعلومة المحاسبية تساعد العديد من الأطراف وبتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات تم التوصل في هذه الدراسة إلى :

أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها.

7- دراسة يوسف محمود جربوع -2007- مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص507 -ص555

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، تم تصميم استبانتين بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية، وزعت على الشركات المساهمة العامة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بلغ عددها(64) استبانة، وبلغت الردود (48) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة إرجاع قدرها (75%).

وقد تبين من نتائج الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن الشركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم الشركات المساهمة بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال، وضرورة دعم الإدارة العليا بالشركات المساهمة أقسام المحاسبة بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الأعمال بطريقة جيدة، وضرورة استخدام الشركات المساهمة الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات للمساعدة في حفظ وخزن تلك البيانات ولتوفير الدقة والسرعة في إيصال هذه المعلومات لمتخذي القرارات في تلك الشركات.

8- دراسة طارق حميطوش-2013- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة.

وتهدف هذه الدراسة إلى : تبيين أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثم تبيين أثر القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

النتائج المتحصل عليها :

- ✓ يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ لا بد أن تعتمد عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية والتي يتم استخدامها من عدة أطراف له م علاقة بالمؤسسة.

المطلب الثاني : التعليق على الدراسات السابقة وذكر خصوصية الدراسة الحالية

تعليق على الدراسات السابقة :

ركزت الدراسة الأولى على ضرورة التوافق المحاسبي الدولي وذلك من خلال إستعراض قيام الجزائر بالإصلاح المحاسبي من خلال تبني مبادئ المعايير المحاسبية الدولية في إعداد نظام محاسبي جديد، حيث كانت تعتبر المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات الخاضعة للضريبة وبالتالي فهي أداة رقابة.

تضمنت الدراسة الثانية مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية حيث تم ملاحظة تطابق في المبادئ المحاسبية ونوع القوائم المالية والخصائص النوعية والأهداف المرجوة وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي الجزائري يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية.

تضمنت الدراسة الثالثة أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر حقق نقلة نوعية في الثقافة المحاسبية من ممارسات محصورة في الجانب التقني إلى ممارسات مهتمة أكثر بالجانب النظري

تضمنت الدراسة الرابعة أن المعايير الدولية للمحاسبة ولإعداد التقارير المالية المستمد منها النظام المحاسبي المالي تهدف إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومات مالية شفافة وموثوق وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات.

تضمنت الدراسة الخامسة أن التدقيق المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي إعطاء الضمان لمستخدمي هذه القوائم وذلك من خلال التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المحاسبي وتعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة للحصول على دقة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.

تضمنت الدراسة السادسة أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها.

تضمنت الدراسة السابعة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن الشركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

تضمنت الدراسة الثامنة أن عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة تعتمد على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية والتي يتم استخدامها من عدة أطراف له م علاقة بالمؤسسة.

خصوصيات الدراسة الحالية :

تركز الدراسة الحالية على :

– التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية)، ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ودورها في تزويد الأطراف المستخدمة لها بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– إبراز الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في مراجعة حسابات المؤسسة الإقتصادية لزيادة تدعيم الثقة في القوائم المالية.

– محاولة التعرف على أراء المحاسبين المعتمدين، محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وهذا على مستوى ولاية ورقلة حول مدى كفاية مخرجات النظام المحاسبي المالي في تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومة المالية.

– الخصوصية الزمنية حيث تمت الدراسة الميدانية في 2016.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى القوائم المالية الأساسية التي تعرضها المؤسسة في بداية كل دورة محاسبية باعتبارها أهم مخرجات النظام المحاسبي، و التي تحضى باهتمام العديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ، ولما كانت عليه هذه القوائم المالية ذات أهمية بالغة في حياة المال والأعمال، وجب أن تكون ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ولا تكتسب هذه القوائم المالية تلك الخاصية إلا إذا تم مراجعتها من قبل شخص مؤهل، حيادي ومستقل عن المؤسسة التي تقوم بإعدادها، ويتمثل هذا الشخص في محافظ الحسابات، الذي يضفي الصيغة الشرعية على القوائم المالية وذلك من خلال إبداء رأيه المهني حول القوائم المالية، ويكون الإعتماد عليها بدرجة كبيرة من قبل المستخدمين.

الفصل الثاني : دراسة عينة من مهنيين

تمهيد:

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبيين، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته مستخدمي القوائم المالية.

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة ما مدى ملائمة مخرجات النظام المحاسبي المالي لإحتياجات مستخدمي هذه القوائم؟ وما أثر الدور الذي يخدمه محافظي الحسابات؟

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها مدى توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية، ودور محافظ الحسابات في إضفاء الثقة على القوائم المالية.

وفي خضم هذه المتغيرات، لجئنا إلى العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، ثم قمنا بمختلف الإجراءات المناسبة لإتمام الدراسة، ونتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الأدوات والبرامج المستخدمة؛
- **المبحث الثاني**: تحليل النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم من خلال هذا الدراسة بعرض عينة وحدود الدراسة متبوعة بتوضيح استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية. وهذا بتناول مراحل إعدادها و مختلف الظروف المحيطة بها و المنهجية المتبعة في هذه الدراسة وذلك بالتطرق إلى :

المطلب الأول : عينة وحدود الدراسة

الفرع الأول : عينة الدراسة

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبيين ومهنيين. حيث تم توزيع الاستبيان على 29 فرد من أفراد العينة، وتم استرجاع 28 استبيان كما هو موضح بالجدول أدناه :

جدول رقم(2-1) يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الإستمارات الموزعة	29	100
الإستمارات الواردة	28	93.33
الإستمارات الغير المسترجعة	1	6.67
الإستمارات الصالحة للإستعمال	28	93.33

المصدر : من إعداد الطالب

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تقع حدود هذه الدراسة الميدانية فيما يلي :

- الحدود المكانية : تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبيين في ولاية ورقلة.

- الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام أخر استمارة (من شهر 30 أفريل إلى شهر 5 ماي 2016).

المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة

اعتمدنا في هذا المطلب على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

الفرع الأول : الاستبيان

أولا: تصميم الاستمارة

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعنا ببعض المراجع والملتقيات التي تناولت مواضيع النظام المحاسبي المالي لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضم تسعة عشرة سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية، وتم التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة).

قمنا بوضعه في اختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، واستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد، التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل، مما يقودهم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذ المحكم (د/ الحاج عرابة)، تم ضبط استمارة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي.[1]

ثانيا : نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

– **المقابلة الشخصية** : وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها كما ألحينا على ضرورة ملء الاستمارة في أقل وقت ممكن؛

– **الاستعانة بالغير** : وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات إلى بعض الزملاء في جميع أنحاء الولاية التي تمت فيها الدراسة ؛

– **التسليم غير المباشر**: وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المكاتب والإدارات.

[1] توجد استمارة الاستبيان بشكلها النهائي في قائمة الملاحق، انظر الملحق رقم: (01)

ثالثا: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 19 سؤالا، بوبت في محورين رئيسيين، ولقد تم صياغة الأسئلة وفق النوع المغلق المعتمدة في التحليل على مقياس لكرت الخماسي، وهذا للوصول بدقة إلى أراء المستجوبين حول المحاور المحددة. ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي :

– **المحور الأول** : تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من خبرة ومجال العمل....الخ، ويحتوي على 3 أسئلة؛

– **المحور الثاني** : تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بمدى توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية. ويحتوي على 16 سؤال.

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها بالاعتماد على برنامج Excel 2013 تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول.

لقد تم اعتماد على مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبيان، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2–2) : يوضح مقياس ليكرت لتحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى الأثر
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الطالب

جدول رقم (2–3) : يوضح مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1 –1.79	متدنية جدا
1.80 -2.59	متدنية
2.60 -3.39	متوسطة
3.40 -4.19	مرتفعة
4.20 -5	مرتفعة جدا

المصدر : من إعداد الطالب

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 17) حيث تم استخدام الوسائل التالية :

– **المتوسط الحسابي** : باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة؛

– **الانحراف المعياري** : لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم احتساب الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة؛

– **صدق وثبات المحتوى**:

تم إستخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق أداة الدراسة حيث بلغت نسبة 86.8 بالمائة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2–4) : يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
27	,868

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الاستبيان

أولا : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة

جدول (2–5) : توزيع العينة حسب الشهادة

المؤهل	التكرار	النسبة
ليسانس	20	71,4
ماستر	3	10,7
ماجستير	0	0
دكتوراه	2	7.1
شهادة أخرى	3	10.7
المجموع	**28**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج EXCEL

لقد تبين أنه من خلال معالجة الاستمارات الصالحة أن المؤهل العلمي الغالب لأفراد العينة هو شهادة الليسانس، حيث بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على هذه الدرجة العلمية 71.4 % تليها نسبة الحاصلين على شهادة أقل من الليسانس بنسبة 10.7% ونسبة 10.7 % للأفراد الحائزين على شهادة الماستر، وأخيرا نسبة 7.1 % للحائزين على شهادة دكتوراه. وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

شكل رقم(2–1) : توزيع العينة حسب الشهادة

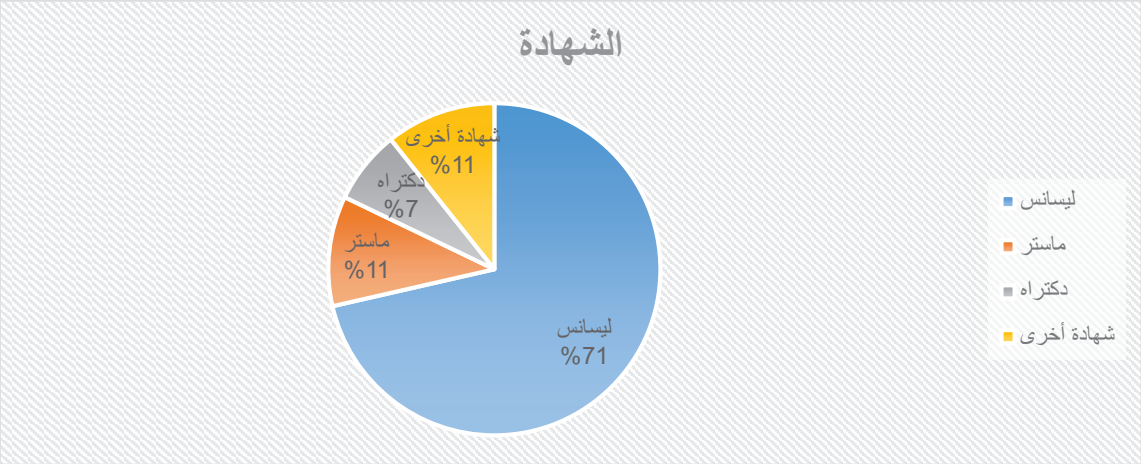

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج EXCEL

ثانيا : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

جدول رقم (2–6) : توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مسير	2	7,1
إيطار محاسبي /مالي	7	25
محافظ حسابات	15	53,6
محاسب معتمد	3	10,7
خبير محاسبي	1	3,6
المجموع	**28**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج EXCEL

الشكل رقم(2-2) : توزيع العينة حسب الوظيفة

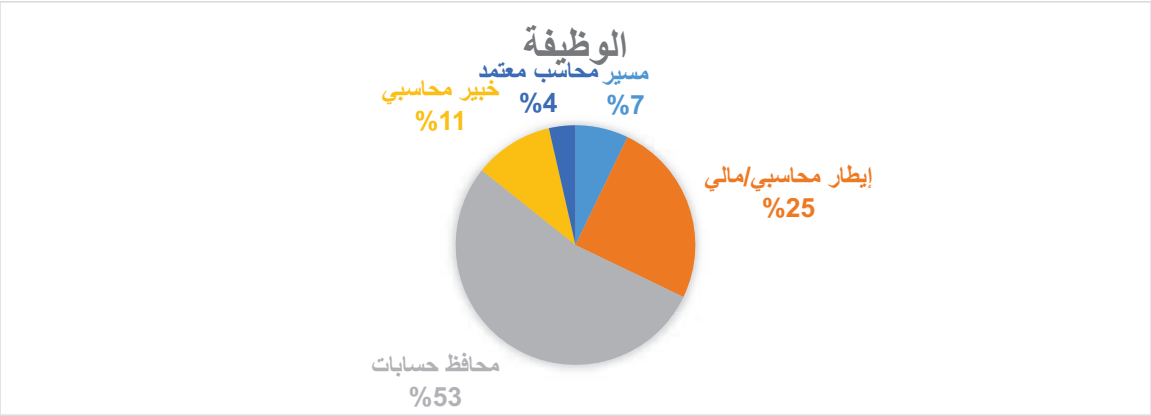

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج EXCEL

خامسا : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

جدول رقم (2-7) : توزيع العينة حسب الخبرة

المدة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	17,9
ما بين 5 إلى 10 سنوات	10	35,7
أكثر من 10 سنوات	13	46,4
المجموع	**28**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج EXCEL

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرهم عن 05 سنوات هو 5 فردا أي بنسبة 17.9 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرهم بين 05 و10 سنوات هو 10 أفراد أي بنسبة 35.7 % أما الأفراد الذين تتجاوز خبرهم عن 10 سنوات فكان عددهم 13 فردا أي ما يعادلً نسبة 46.4 % من إجمالي العينة.

الشكل رقم (2–3) : توزيع العينة حسب الخبرة

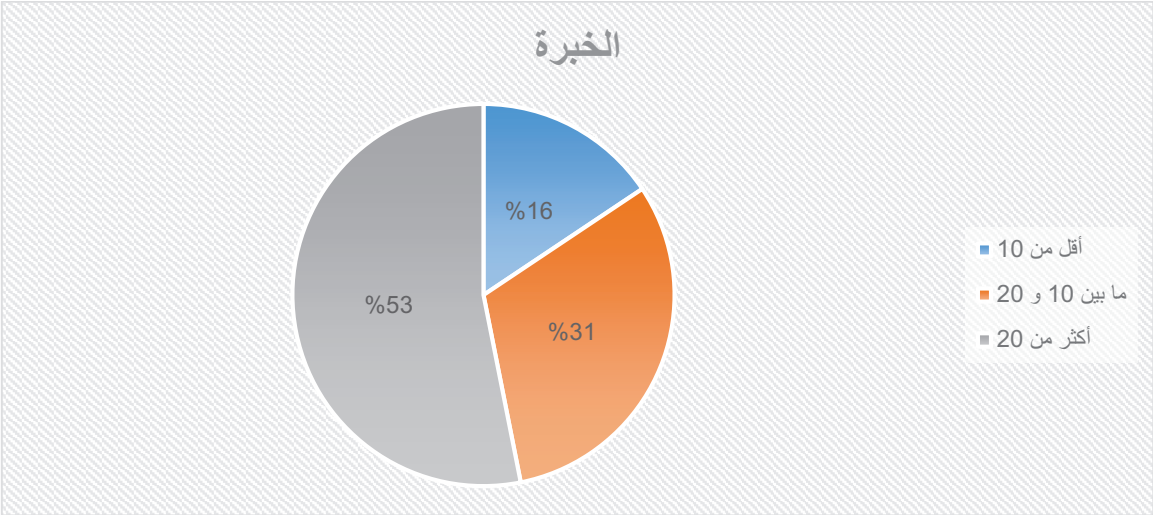

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج EXCEL

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الإستبيان

للتعرف على نتيجة الفرضية تم توجيه أسئلة تتعلق بالدراسة، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمس بدائل تتدرج من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة. حيث الفقرات من (4 إلى 19) تتعلق بالفرضية.

نتيجة الفرضية :

- لا تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

جدول رقم (2–8) جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية :

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من 5	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
4. إن القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية.	7,1	64,3	17,9	10,7	0	3,6786	,77237	مرتفعة

5. تعطي القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية معلومات ذات موثوقية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.	0	42,9	28,6	28,6	0	3,1429	,84828	**متوسطة**
6. تنشر المؤسسات الجزائرية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بينها وبين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمؤسسات الآخرى.	3.6	46.4	21.4	28.6	0	3,2500	,92796	**متوسطة**
7. تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية.	3.6	64.3	21.4	10.7	0	3,6071	,73733	**مرتفعة**
8. القوائم المالية المنشورة يساعد استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية عند تحليلها وأخذ المؤشرات المشتقة منها في الاعتبار.	25	50	14.3	10.7	0	3,8929	,91649	**مرتفعة**
9. توفر القوائم المالية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.	10.7	57.1	14.3	17.9	0	3,6071	,91649	**مرتفعة**
10. تساعد القوائم المالية الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.	14.3	82.1	3.6	0	0	4,1071	,41627	**مرتفعة**
11. القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات.	0	60.7	10.7	25	3.6	3,2857	,97590	**متوسطة**

12. يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم.	7.1	46.4	10.7	35.7	0	3,2500	1,04083	**متوسطة**
13. تصل المعلومات المحاسبية اللازمة إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب.	0	39.3	35.7	25	0	3,1429	,80343	**متوسطة**
14. إن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الجزائرية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المؤسسة في ظل تعدد بدائل الاستثمار.	7.1	25	35.7	32.1	0	3,0714	,94000	**متوسطة**
15. القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية تكون مرفقة بمعلومات مالية إضافية ملحقة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.	3.6	60.7	14.3	21.4	0	3,4643	,88117	**مرتفعة**
16. يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية بشكل متواصل تزامنا مع نظرائهم في المؤسسات العالمية.	14.3	28.6	32.1	17.9	7.1	3,2500	1,14261	**متوسطة**
17. يجري تحديث دائم لمناهج المحاسبة في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية.	10.7	42.9	25	17.9	3.6	3,3929	1,03062	**متوسطة**

المعدل القسم الأول	3.4387	0,882125	مرتفعة

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

يبين جدول رقم (2-8) التالي:

في الفقرة (04) يتبين أن : (64,3 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية "، في حين أن (10.7 %) من أفراد العينة لا يؤيدون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,6786)، أي ما يعادل نسبة (73,572 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية ".

في الفقرة (05) يتبين أن : (42.9 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " تعطي القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية معلومات ذات موثوقية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية " في حين أن (28.6 %) من أفراد العينة كانت أرائهم محايدة، إضافة إلى أن (28.6 %) لا يؤيدون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,1429)، أي ما يعادل نسبة (62,858 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " تعطي القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية معلومات ذات موثوقية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية ".

في الفقرة (06) يتبين أن : (46.4 %) من أفراد العينة يؤيدون " تنشر المؤسسات الجزائرية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بينها و بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمؤسسات الآخرى " في حين أن (28.6 %) من أفراد العينة لا يؤيدون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,25)، أي ما يعادل نسبة(65 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " تنشر المؤسسات الجزائرية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بينها و بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمؤسسات الآخرى ".

في الفقرة (07) يتبين أن : (64.3 %) من أفراد العينة يؤيدون " تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية " في حين أن (10.7 %) من أفراد العينة لا يؤيدون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,6071)، أي ما يعادل نسبة (72,142 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية ".

في الفقرة (8) يتبين أن : (50 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " القوائم المالية المنشورة يساعد استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية عند تحليلها وأخذ المؤشرات المشتقة منها في الاعتبار " في حين أن (10.7 %) من أفراد العينة لا يؤيدون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,8929)، أي ما يعادل نسبة (77,858%) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " القوائم المالية المنشورة يساعد استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية عند تحليلها وأخذ المؤشرات المشتقة منها في الاعتبار ".

في الفقرة (9) يتبين أن : (57.1 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " توفر القوائم المالية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية " في حين أن (17.9 %) من أفراد العينة لا يؤيدون ذلك ، وتبين أن المتوسط الحسابي

يساوي (3,6071)، أي ما يعادل نسبة (72,142%) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " توفر القوائم المالية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية ".

في الفقرة (10) يتبين أن : (82.1 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " تساعد القوائم المالية الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة " في حين أن (3.6%) من أفراد العينة كانت آرئهم محايدة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (4,1071)، أي ما يعادل نسبة (82,142 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " تساعد القوائم المالية الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ".

في الفقرة (11) يتبين أن : (60.7 %) من أفراد العينة يؤيدون " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات " في حين أن (25 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,2857)، أي ما يعادل نسبة (65,714%) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات ".

في الفقرة (12) يتبين أن : (46.4 %) من أفراد العينة يؤيدون " يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم. " في حين أن (35.7 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,2500)، أي ما يعادل نسبة (65 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم ".

في الفقرة (13) يتبين أن : (39.3 %) من أفراد العينة يؤيدون " تصل المعلومات المحاسبية اللازمة إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب " في حين أن (17.9 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,3929)، أي ما يعادل نسبة (62,858 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " تصل المعلومات المحاسبية اللازمة إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب ".

في الفقرة (14) يتبين أن : (25 %) من أفراد العينة يؤيدون " إن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الجزائرية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المؤسسة في ظل تعدد بدائل الاستثمار " في حين أن (35.7 %) من أفراد العينة كانت آرائهم محايدة، إضافة إلى نسبة معارضة تقدر ب (32.1%)، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,0714)، أي ما يعادل نسبة (61,428 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة محايد، أي أن أفراد العينة يتحفظون في أن " إن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الجزائرية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المؤسسة في ظل تعدد بدائل الاستثمار ".

في الفقرة (15) يتبين أن : (60.7 %) من أفراد العينة يؤيدون " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية تكون مرفقة بمعلومات مالية إضافية ملحقة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها " في حين أن (21.4 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,4643)، أي ما يعادل نسبة (69,286 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه

الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية تكون مرفقة بمعلومات مالية إضافية ملحقة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها المناسب ".

في الفقرة (16) يتبين أن : (28.6%) من أفراد العينة يؤيدون " يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية بشكل متواصل تزامنا مع نظرائهم في المؤسسات العالمية " في حين أن (17.9%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,2500)، أي ما يعادل نسبة (65 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية بشكل متواصل تزامنا مع نظرائهم في المؤسسات العالمية ".

في الفقرة (17) يتبين أن : (42.9 %) من أفراد العينة يؤيدون " يجري تحديث دائم لمناهج المحاسبة في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية " في حين أن (21.4 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,4643)، أي ما يعادل نسبة (67,858 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " يجري تحديث دائم لمناهج المحاسبة في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية ".

الفقرة الثامنة عشرة : ترتيب أهم القوائم المالية كمصدر للمعلومات

جدول رقم (2–9) يوضح ترتيب أهم القوائم المالية كمصدر للمعلومات

	القوائم المالية	مجموع النقاط	الترتيب
1	الميزانية	35	الأول
2	جدول حسابات النتائج	50	الثاني
3	جدول تدفقات الخزينة	65	الثالث
4	جدول تغير الأموال الخاصة	87	الرابع
5	ملحق القوائم المالية	106	الخامس

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

الفقرة رقم (18)، والتي تهتم بترتيب أهم القوائم المالية كمصدر للمعلومات، وذلك بإعطاء أهم القوائم الرقم "1 " ثم الرقم "2 "الذي يليه في الأهمية وهكذا...، وبذلك الذي يحتل المرتبة الأولى من هذه القوائم المالية هو الذي يحصل على أقل مجموع من النقاط، حيث يوضح الجدول أن الميزانية تحتل المرتبة الأولى يليها جدول حسابات النتائج، يليها جدول تدفقات الخزينة، ثم جدول تغير الأموال الخاصة وفي المرتبة الأخيرة ملحق القوائم المالية.

الفقرة التاسعة عشرة : تحديد مدى اهمية الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية للمستخدمين

جدول رقم (2-10) جدول يوضح مدى اهمية الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية للمستخدمين

الفقرة	مرتفعة جدا %	مرتفعة %	متوسطة %	ضعيفة %	غير مهمة %	لا أدري %	المتوسط الحسابي من 5	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1. إدارة المؤسسة	51.9	33.3	3.7	11.1	0	0	5,2593	,98421	مرتفعة جدا
2. الموظفون	3.7	18.5	37	25.9	14.8	0	3,7037	1,06752	متوسطة
3. المستثمرون	33.3	29.6	22.2	11.1	0	3.7	4,7407	1,25859	مرتفعة
4. الدائنون	25.9	7.4	44.4	18.5	0	3.7	4,2963	1,26536	مرتفعة
5. المقرضون	29.6	22.2	29.6	11.1	3.7	3.7	4,5185	1,34079	مرتفعة
6. مصلحة الضرائب	51.9	25.9	18.5	0	3.7	0	5,2222	1,01274	مرتفعة جدا
7. مستخدمون آخرون (حددهم)	33.3	0	0	33.3	0	33.3	3,3333	2,51661	متوسطة
معدل القسم الثاني							4,439143	1,349403	مرتفعة

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

في الفقرة (19-1) يتبين أن : (51.9 %) من أفراد العينة يؤيدون أن المستخدمين في إدارة المؤسسة يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا في حين أن (11.1 %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (5,2593)، أي ما يعادل نسبة (87,655 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " أن المستخدمين في إدارة المؤسسة يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا".

في الفقرة (19-2) يتبين أن : (18.5%) من أفراد العينة يؤيدون " يؤيدون أن الموظفين يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا " في حين أن (25.9%) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة ، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي

(3,7037)، أي ما يعادل نسبة (61,7284 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن الموظفين يعتمدون على القوائم المالية بصورة متوسطة".

في الفقرة (19-3) يتبين أن : (33.3 %) من أفراد العينة يؤيدون أن المستثمرين يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا في حين أن (11.1 %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (4,7407)، أي ما يعادل نسبة (79,0117 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " المستثمرين يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة ".

في الفقرة (19-4) يتبين أن : (25.9 %) من أفراد العينة يؤيدون أن الدائنون يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا في حين أن (18.5 %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (4,2963)، أي ما يعادل نسبة (71,605%) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " الدائنين يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة ".

في الفقرة (19-5) يتبين أن : (29.6 %) من أفراد العينة يؤيدون أن المقرضون يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا في حين أن (11.1 %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (4,5185)، أي ما يعادل نسبة (75,3084 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " المقرضون يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة ".

في الفقرة (19-6) يتبين أن : (51.9 %) من أفراد العينة يؤيدون أن المصلحة الضرائب يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا في حين أن (18.5 %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة متوسطة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (5,2222)، أي ما يعادل نسبة (87,04 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن " أن المصلحة الضرائب يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة ".

في الفقرة (19-7) يتبين أن : (33.3 %) من أفراد العينة يؤيدون أن المستخدمين آخرون كالطلبة الجامعيين والمنافسون يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة جدا في حين أن (33.3 %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3,3333)، أي ما يعادل نسبة (55,555 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة متحفظ، أي أن أفراد العينة يتحفظون في أن " المستخدمون الآخرون يعتمدون على القوائم المالية بصورة مرتفعة ".

إختبار الفرضية :

H0 الفرضية العدمية: لا تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

H1 الفرضية البديلة: تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول **مدى توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.**

ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.0714 و4.1071)، وبانحرافات معيارية (0.41627 و1.14261). وهذا ما يدل على موافقة بنسبة مقبولة بها على العبارات التي تقيس مدي توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 12" تساعد القوائم المالية الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة " قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (4.1071)، في حين أن العبارة رقم 16 والمتعلقة بـ" إن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الجزائرية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المؤسسة في ظل تعدد بدائل الاستثمار " قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (3.0714).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين حيث بلغ المتوسط العام للمحور الأول (3.4387) بنسبة موافقة (68,77%).

وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية البديلة التي مفادها " تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات".

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع من خلال دراسة مدى توفير النظام المحاسبي المالي للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية، وهذا بالوقوف على مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تلبي كافة إحتياجات مستخدمي القوائم.

والملاحظ مما سبق أن الدراسة كانت متمثلة في إستبيان، وزع على عينة من المجتمع تشمل محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبيين من ذوي التخصص على إختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وخلصت هذه الدراسة تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات؛

خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور " **ما مدى كفاية النظام المحاسبي المالي في تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومة المالية من وجهة نظر محافظي الحسابات؟**"، وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى فصلين، الأول يتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين رئيسيين، فالمبحث الأول تناولنا فيه النظام المحاسبي المالي وعلاقته بمستخدمي القوائم المالية. والمبحث الثاني تناولنا فيه الأدبيات التطبيقية، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وقد قسمت إلى قسمين الطريقة والأدوات المستخدمة ثم النتائج والمناقشة.

وسنتطرق في نهاية هذا البحث وضمن هذه الخاتمة إلى مجموعة من النتائج، والاستنتاجات وكذا تقديم بعض التوصيات.

نتيجة إختبار الفرضية :

H0 الفرضية العدمية: لا تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

H1 الفرضية البديلة: تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول **مدى توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية**.

ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.0714 و4.1071)، وبانحرافات معيارية (0.41627 و1.14261). وهذا ما يدل على موافقة بنسبة مقبولة بها على العبارات التي تقيس مدي توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 12" تساعد القوائم المالية الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة " قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (4.1071)، في حين أن العبارة رقم 16 والمتعلقة بـ" إن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الجزائرية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المؤسسة في ظل تعدد بدائل الاستثمار " قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (3.0714).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين حيث بلغ المتوسط العام للمحور الأول (3.4387) بنسبة موافقة (68,77%).

وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية البديلة التي مفادها " تلبي مخرجات النظام المحاسبي المالي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات".

النتائج :

بعد تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيتها يمكن عرض نتائجها على النحو الآتي:

- ✓ أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تلبي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات؛
- ✓ أن المؤسسات الجزائرية تلتزم بالإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية، كما أن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات؛
- ✓ أن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛
- ✓ أن الميزانية تحتل المرتبة الأولى في الأهمية، يليها جدول حسابات النتائج، ثم يليها جدول تدفقات الخزينة، ثم جدول تغير الأموال الخاصة وفي المرتبة الأخيرة ملحق القوائم المالية؛
- ✓ أن أكثر المستخدمين اعتماداً على القوائم المالية هم إدارة المؤسسة ومصلحة الضرائب.

التوصيات :

بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها في ضوء هذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

1 -لا بد من وجود سوق مالي (بورصة)، نشط من أجل استخدام المعلومات المالية بشكل ايجابي أفضل؛

2 -ضرورة ايلاء المؤسسات الاقتصادية أهمية أكبر حول أهمية توفير معلومات مالية بجودة عالية؛

3 -رسكلة المحاسبين ومراجعي الحسابات بشكل قانوني وشروط عمل جديدة تضمن تأهيلا علميا ومهنيا لمهنة المحاسبة في الجزائر؛

4 -تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وضرورة الربط بينه وبين التطبيق على الواقع.

المراجع

المراجع بالغة العربية :

أولا : الكتب :

1- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،" **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**"، المطابع المركزة، عمان، 2003.

2- رضوان حلوة حنان، **" النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

ثانيا : الرسائل الجامعية :

1- زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال ـ وحدة الحراش ـ**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*، 2013.

2- صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010.

3- طارق حميطوش، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمستثمرين بولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2013.

4- علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010 –2012**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012.

5- عيساوي سعيدة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات CAATغرداية خلال 2010/2009**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2012.

6- قليل الهادي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإضفاء الثقة على القوائم المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر آكاديمي، 2013.

7- لبنى محدادي، **أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2014.

8- مداني بن بلغيث، **أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

9- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة باتنة، 2009/2008.

المراجع

ثالثا : الملتقيات :

1- أيت محمد مراد وأبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر– تحديات وأهداف–**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، جامعة سعد دحلب البليدة.

2- أوسرير منور ومجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي الجديد**، الوادي، 17/18 جانفي2010.

3- مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد –قراءة في النصوص القانونية والتنظيمية**، النظام المحاسبي المالي الجزائري ، الوادي، 17-18 جانفي2010.

رابعا : القوانين :

1- قانون 10- 01 المؤرخ في 28 رجب 1431هـ موافق ل 11 جوان 2010م، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**/ العدد 42 ، المادة رقم 22، ص7.

2- القانون رقم 11-07 المؤرخ في 28 ماي 2008م **المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المادة رقم 04، ص 3.

المراجع بالغة الأجنبية :

1- http://simplestudies.com/what-are-the-qualities-of-accounting-information.html

2- Guy DJONGOUE**, FIABILITE DE L'INFORMATION COMPTABLE ET GOUVERNANCE D'ENTREPRISE : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises**.

الملحق رقم 01 : الإستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

قسم العلوم التجارية

إستبيان

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

نضع بين أيديكم هذا الإستبيان، بهدف الحصول على آرائكم و مقترحاتكم فيما يتضمنه من محاور، لإستيفاء البيانات و المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة بعنوان :

" تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات "

ولهذا يسعدني مشاركتكم في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الملحقة بهذه الإستمارة بعد قراءة كل عبارة قراءة متأنية من أجل الوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية.

وأحيطكم علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم

– **الباحث : س. عبد السلام .**

– **البريد الإلكتروني : abdeselam.selami@gmail.com**

المحور الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

I– أسئلة المعلومات العامة (المعلومات الشخصية)

1– الشهادة العلمية :

– ليسانس ☐ – ماستر ☐ – ماجستير ☐ – دكتوراه ☐ – شهادة أخرى ☐

أذكرها .....

2– المهنة أو الوظيفة :

– مسير ☐ – إطار محاسبي أو مالي ☐ – محاسب معتمد ☐ – محافظ حسابات ☐

– خبير محاسب ☐

– وظيفة أخرى : .....

3– الخبرة المهنية:

– أقل من 5 سنوات ☐ – مابين 5إلى 10 سنوات ☐ – أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: مدي توفير القوائم المالية الأساسية للمؤسسات الجزائرية للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

	التفاصيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
04	إن القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية.					
05	تعطي القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية معلومات ذات موثوقية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.					
06	تنشر المؤسسات الجزائرية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بينها وبين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمؤسسات الآخرى.					
07	تلتزم المؤسسات الجزائرية بالإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية.					
08	القوائم المالية المنشورة يساعد استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية عند تحليلها وأخذ المؤشرات المشتقة منها في الاعتبار.					

	التفاصيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	توفر القوائم المالية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية بشكل فعال.					
10	تساعد القوائم المالية الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.					
11	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات.					
12	يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم.					
13	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب.					
14	إن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الجزائرية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المؤسسة في ظل تعدد بدائل الاستثمار.					

	التفاصيل	موافق بشدة***	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الجزائرية تكون مرفقة بمعلومات مالية إضافية ملحقة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.					
16	يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية بشكل متواصل تزامنا مع نظرائهم في المؤسسات العالمية.					
17	يجري تحديث دائم لمناهج المحاسبة في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية.					

18- رتب أهم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية كمصدر للمعلومات بإعطاء الرقم (1) للأكثر أهمية (2) للأقل (3) للأقل (4) للأقل (5) لأقلهن :

	القوائم المالية للمؤسسات	الأهمية
1	الميزانية	
2	جدول حسابات النتائج	
3	جدول تدفقات الخزينة	
4	جدول تغير الأموال الخاصة	
5	ملحق القوائم المالية	

19- حدد مدى اهمية الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية للمستخدمين التاليين:

	مستخدمي القوائم المالية	مدى الإعتماد					
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	غير مهمة	لا أدري
01	إدارة المؤسسة						
02	الموظفون						
03	المستثمرون						
04	الدائنون						
05	المقرضون						
06	مصلحة الضرائب						
06	مستخدمون آخرون (حددهم)						

نشكركم على حسن تعاونكم معنا ،،،

الملحق رقم 02 : نتائج الإستبيان

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	3	10,7
	Excluded[a]	25	89,3
	Total	28	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,868	27

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q4	28	3,6786	,77237
Q5	28	3,1429	,84828
Q6	28	3,2500	,92796
Q7	28	3,6071	,73733
Q8	28	3,8929	,91649
Q9	28	3,6071	,91649
q10	28	4,1071	,41627
q11	28	3,2857	,97590
q12	28	3,2500	1,04083
q13	28	3,1429	,80343
q14	28	3,0714	,94000
q15	28	3,4643	,88117
q16	28	3,2500	1,14261
q17	28	3,3929	1,03062
Q191	27	5,2593	,98421
Q192	27	3,7037	1,06752
Q193	27	4,7407	1,25859
Q194	27	4,2963	1,26536
Q195	27	4,5185	1,34079
Q196	27	5,2222	1,01274
Q197	3	3,3333	2,51661
Valid N (listwise)	3		

Frequency Table

Deploma

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	license	20	71,4	71,4	71,4
	master	3	10,7	10,7	82,1
	doctorah	2	7,1	7,1	89,3
	other	3	10,7	10,7	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Pro

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	manager	2	7,1	7,1	7,1
	cader	6	21,4	21,4	28,6
	govrenmer	15	53,6	53,6	82,1
	accountant	3	10,7	10,7	92,9
	expert	1	3,6	3,6	96,4
	other	1	3,6	3,6	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Exprt

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	less than 5 years	5	17,9	17,9	17,9
	5 to 10	10	35,7	35,7	53,6
	more than 10 years	13	46,4	46,4	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	3	10,7	10,7	10,7
	none	5	17,9	17,9	28,6
	agree	18	64,3	64,3	92,9
	agree plus	2	7,1	7,1	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	8	28,6	28,6	28,6
	none	8	28,6	28,6	57,1
	agree	12	42,9	42,9	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	8	28,6	28,6	28,6
	none	6	21,4	21,4	50,0
	agree	13	46,4	46,4	96,4
	agree plus	1	3,6	3,6	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	3	10,7	10,7	10,7
	none	6	21,4	21,4	32,1
	agree	18	64,3	64,3	96,4
	agree plus	1	3,6	3,6	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	3	10,7	10,7	10,7
	none	4	14,3	14,3	25,0
	agree	14	50,0	50,0	75,0
	agree plus	7	25,0	25,0	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	5	17,9	17,9	17,9
	none	4	14,3	14,3	32,1
	agree	16	57,1	57,1	89,3
	agree plus	3	10,7	10,7	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	none	1	3,6	3,6	3,6
	agree	23	82,1	82,1	85,7
	agree plus	4	14,3	14,3	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree plus	1	3,6	3,6	3,6
	not agree	7	25,0	25,0	28,6
	none	3	10,7	10,7	39,3
	agree	17	60,7	60,7	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	10	35,7	35,7	35,7
	none	3	10,7	10,7	46,4
	agree	13	46,4	46,4	92,9
	agree plus	2	7,1	7,1	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	7	25,0	25,0	25,0
	none	10	35,7	35,7	60,7
	agree	11	39,3	39,3	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	9	32,1	32,1	32,1
	none	10	35,7	35,7	67,9
	agree	7	25,0	25,0	92,9
	agree plus	2	7,1	7,1	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	6	21,4	21,4	21,4
	none	4	14,3	14,3	35,7
	agree	17	60,7	60,7	96,4
	agree plus	1	3,6	3,6	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree plus	2	7,1	7,1	7,1
	not agree	5	17,9	17,9	25,0
	none	9	32,1	32,1	57,1
	agree	8	28,6	28,6	85,7
	agree plus	4	14,3	14,3	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

q17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree plus	1	3,6	3,6	3,6
	not agree	5	17,9	17,9	21,4
	none	7	25,0	25,0	46,4
	agree	12	42,9	42,9	89,3
	agree plus	3	10,7	10,7	100,0
	Total	28	100,0	100,0	

Q191

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	weak	3	10,7	11,1	11,1
	meduim	1	3,6	3,7	14,8
	high	9	32,1	33,3	48,1
	so high	14	50,0	51,9	100,0
	Total	27	96,4	100,0	
Missing	System	1	3,6		
Total		28	100,0		

Q192

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not important	4	14,3	14,8	14,8
	weak	7	25,0	25,9	40,7
	meduim	10	35,7	37,0	77,8
	high	5	17,9	18,5	96,3
	so high	1	3,6	3,7	100,0
	Total	27	96,4	100,0	
Missing	System	1	3,6		
Total		28	100,0		

Q193

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	don't know	1	3,6	3,7	3,7
	weak	3	10,7	11,1	14,8
	meduim	6	21,4	22,2	37,0
	high	8	28,6	29,6	66,7
	so high	9	32,1	33,3	100,0
	Total	27	96,4	100,0	
Missing	System	1	3,6		
Total		28	100,0		

Q194

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	don't know	1	3,6	3,7	3,7
	weak	5	17,9	18,5	22,2
	meduim	12	42,9	44,4	66,7
	high	2	7,1	7,4	74,1
	so high	7	25,0	25,9	100,0
	Total	27	96,4	100,0	
Missing	System	1	3,6		
Total		28	100,0		

Q195

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	don't know	1	3,6	3,7	3,7
	not important	1	3,6	3,7	7,4
	weak	3	10,7	11,1	18,5
	meduim	8	28,6	29,6	48,1
	high	6	21,4	22,2	70,4
	so high	8	28,6	29,6	100,0
	Total	27	96,4	100,0	
Missing	System	1	3,6		
Total		28	100,0		

Q196

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not important	1	3,6	3,7	3,7
	meduim	5	17,9	18,5	22,2
	high	7	25,0	25,9	48,1
	so high	14	50,0	51,9	100,0
	Total	27	96,4	100,0	
Missing	System	1	3,6		
Total		28	100,0		

Q197

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	don't know	1	3,6	33,3	33,3
	weak	1	3,6	33,3	66,7
	so high	1	3,6	33,3	100,0
	Total	3	10,7	100,0	
Missing	System	25	89,3		
Total		28	100,0		

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q4	28	3,6786	,77237	,14596
Q5	28	3,1429	,84828	,16031
Q6	28	3,2500	,92796	,17537
Q7	28	3,6071	,73733	,13934
Q8	28	3,8929	,91649	,17320
Q9	28	3,6071	,91649	,17320
Q10	28	4,1071	,41627	,07867
Q11	28	3,2857	,97590	,18443
q12	28	3,2500	1,04083	,19670
q13	28	3,1429	,80343	,15183

q14	28	3,0714	,94000	,17764
q15	28	3,4643	,88117	,16652
q16	28	3,2500	1,14261	,21593
q17	28	3,3929	1,03062	,19477
Q191	27	5,2593	,98421	,18941
Q192	27	3,7037	1,06752	,20544
Q193	27	4,7407	1,25859	,24222
Q194	27	4,2963	1,26536	,24352
Q195	27	4,5185	1,34079	,25804
Q196	27	5,2222	1,01274	,19490
Q197	3	3,3333	2,51661	1,45297

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Q4	25,202	27	,000	3,67857	3,3791	3,9781
Q5	19,605	27	,000	3,14286	2,8139	3,4718
Q6	18,532	27	,000	3,25000	2,8902	3,6098
Q7	25,887	27	,000	3,60714	3,3212	3,8930
Q8	22,476	27	,000	3,89286	3,5375	4,2482
Q9	20,827	27	,000	3,60714	3,2518	3,9625
q10	52,209	27	,000	4,10714	3,9457	4,2686
q11	17,816	27	,000	3,28571	2,9073	3,6641
q12	16,523	27	,000	3,25000	2,8464	3,6536
q13	20,699	27	,000	3,14286	2,8313	3,4544
q14	17,290	27	,000	3,07143	2,7069	3,4359
q15	20,803	27	,000	3,46429	3,1226	3,8060
q16	15,051	27	,000	3,25000	2,8069	3,6931
q17	17,420	27	,000	3,39286	2,9932	3,7925
Q191	27,766	26	,000	5,25926	4,8699	5,6486
Q192	18,028	26	,000	3,70370	3,2814	4,1260
Q193	19,572	26	,000	4,74074	4,2429	5,2386
Q194	17,643	26	,000	4,29630	3,7957	4,7969
Q195	17,511	26	,000	4,51852	3,9881	5,0489
Q196	26,794	26	,000	5,22222	4,8216	5,6228
Q197	2,294	2	,149	3,33333	-2,9183	9,5849

الفهرس

العناوين	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية.....	VIII
قائمة الإختصارات والرموز.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
المقدمة	1
الفصل الأول : النظام المحاسبي المالي ومستخدمي القوائم المالية	3
المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي وعلاقته بمستخدمي القوائم المالية.....	4
المطلب الأول : استعراض النظام المحاسبي المال	4
الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي	4
الفرع الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي.....	5
الفرع الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي.....	5
المطلب الثاني : مخرجات النظام المحاسبي المالي.....	8
الفرع الأول : إستعراض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....	8
الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.....	11
المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية.....	13
الفرع الأول : المستخدمون الخارجيون.....	13
الفرع الثاني : المستخدمون الداخليون.....	15
المطلب الرابع : محافظو الحسابات.....	15
الفرع الأول : دور محافظ الحسابات في توفير المصداقية للقوائم المالية.....	15
الفرع الثاني : علاقات محافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية.....	16
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....	17
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.....	17
المطلب الثاني : التعليق على الدراسات السابقة وذكر خصوصية الدراسة الحالية.....	23

الفصل الثاني : دراسة عينة من مهنيين.....	26
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	27
المطلب الأول : عينة وحدود الدراسة.....	27
الفرع الأول : عينة الدراسة.....	27
الفرع الثاني: حدود الدراسة.....	27
المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة.....	28
الفرع الأول : الاستبيان.....	28
الفرع الثاني : البرامج المستخدمة.....	29
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.....	30
المطلب الأول : عرض نتائج الاستبيان.....	30
المطلب الثاني : تحليل الإستبيان.....	33
الخلاصة الفصل الثاني.....	42
الخاتمة.....	43
قائمة المصادر والمراجع.....	45
الملاحق.....	47
الفهرس.....	64